

دور التخطيط الإقليمي في تحقيق العدالة الاجتماعية في السودان

د. محمد عبد الله محمد احمد - جامعة الامام المهدي

مستخلص

تهدف الدراسة إلى معرفة دور التخطيط الإقليمي ومشاريع التنمية الإقليمية في السودان في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحضرية والريفية. وجاءت الدراسة في أربعة محاور، تطرق المحور الأول إلى الإطار المفاهيمي لقضية التنمية الاقتصادية والتخطيط الإقليمي وتجارب دول العالم في هذا المجال، ثم تناول المحور الثاني موضوع التنمية الاقتصادية في السودان، والمحور الثالث تناول موضوع اللامركزية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، والمحور الرابع والأخير تعرض إلى حقيقة التنمية الإقليمية غير المتوازنة في السودان وعلاقتها بقضية العدالة الاجتماعية.

خلصت الدراسة إلى أن خطط وبرامج التنمية في السودان ركزت على التنمية القطاعية، ولم تهتم بالتخطيط للتنمية الإقليمية من خلال التوزيع العادل للاستثمارات على أقاليم السودان المختلفة، الشيء الذي أدى إلى تدهور التنمية في بعض أقاليم السودان وما ترتب على ذلك من ظهور الحركات المتمردة في تلك الأقاليم والمناطق (الشرق والغرب) مطالبةً بتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية في مناطقها.

Abstract

The study aims to know the role of regional planning and region development projects in achieving the political , economical and social stability of urban and rural societies.

The study consists of four sections The first one concerns with the conceptional framework of economic development and regional planning beside the experiences of the third world in this field. The second section concerns with the economic development in the Sudan, while the third section concerns with decentralization and its relation with the economic development. The last

section introduced the unbalance of regional development in the Sudan and its relation with social justice.

The findings of the study have proved that the plans and programs of development in the Sudan focused on the sectoral development and ignored planning for regional development through the equitable distribution of investment, a thing which led to deterioration of development in some regions of the Sudan.

The sequences of such deterioration was the emergence of rebel movements in the West and East of the Sudan. These movements demanding development and social justice.

المقدمة:

إن الناظر إلى طبيعة الاقتصاد في السودان يجدها تعكس تبايناً في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بين ولايات البلاد المختلفة، وذلك نتيجة للسياسات التنموية المتبعة منذ عهد الاستعمار التي كانت تركز جهود التنمية طوال تلك السنوات في المنطقة النيلية شمال وجنوب الخرطوم، حيث تركزت معظم المشاريع الزراعية الخاصة والحكومية، هذا بالإضافة إلى الصناعات وخدمات التعليم والصحة بالمقارنة بأقاليم البلاد الأخرى.

تأتي أهمية الدراسة من خلال طرحها لموضوع التخطيط الإقليمي وإعطاءه دوراً أكبر في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية في السودان بعد تقسيم البلاد إلى ولايات وأقاليم تسعى كل منها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها. وذلك من خلال الآتي:

١- معرفة أثر التخطيط الإقليمي ومشاريع التنمية الإقليمية علي تحقيق مبدأ التنمية المتوازنة بين المركز والولايات.

٢- معرفة أثر خطط ومشاريع التنمية الإقليمية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحضرية والريفية.

تتألف الدراسة من أربعة محاور، المحور الأول يتطرق إلى الإطار المفاهيمي لقضية التنمية الاقتصادية وللتخطيط الإقليمي وتجارب دول العالم في هذا المجال، والمحور الثاني يتناول موضوع التنمية

الاقتصادية في السودان، والمحور الثالث يتناول موضوع اللامركزية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، والمحور الرابع والأخير يتعرض إلى حقيقة التنمية الإقليمية غير المتوازنة في السودان وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية.

المحور الأول : قضية التنمية الاقتصادية

الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم المعاصر إلى عالمين أحدهما غني متقدم والأخر فقير متخلف، وقد أدت تلك الظروف إلى طرح قضية التنمية الاقتصادية باعتبارها احدي القضايا الأساسية التي شددت انتباه واهتمام المجتمع الدولي باعتبار أن التنمية قضية الإنسان نفسه وهدفه.

لذا رأت كثير من الدول أن تخطط لاستخدامات مواردها لتحقيق هدف التنمية، فأخذت بأسلوب التخطيط الاقتصادي "Economic Planning" لتوجيه مواردها المادية والبشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظراً لوجود علاقة قوية وحتمية بين كل من التنمية والتخطيط لكونهما علاقة الهدف بأسلوب تحقيقه، وبما أن عملية التخطيط تسعى لتغيير الواقع والانتقال بالمجتمع إلى وضع جديد، يقتضي هذا أن يكون التخطيط في إطار المعرفة الواقعية للمجتمع والحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة فيه، والبيئة المحيطة به والمؤثرة فيه لأن مشاكل أي مجتمع سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لا يمكن فصلها عن البيئة التي يعيش فيها، وهذا أسهم بدوره في تطوير موضوع التخطيط الإقليمي (Regional Planning) الذي يهتم بدراسة البيئة والموارد الطبيعية والبشرية سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة في رقعة محددة من الأرض "إقليم" "Region"*^١ لمعرفة إمكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة واستغلالها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وبما أن الأقاليم تختلف عن بعضها البعض في الدولة الواحدة من حيث الإمكانيات والموارد والخصائص العامة، هذا يحتم عدم وضع أسس ثابتة للتخطيط الاقتصادي يمكن تطبيقها علي حد سواء في كل إقليم، الشيء الذي يفرض إجراء دراسات علمية متعمقة لكل إقليم علي حده يلعب التخطيط الإقليمي دوراً كبيراً في حصر موارد الإقليم والإلمام بظروفه حتى يمكن وضع خطة للتنمية تهدف للنهوض بالإقليم وإنعاشه.^٢

^١ *Region may by Political or Economic

-A Political region is geographic area designated as governmental administrative unit or dependent territory.
-An economic region is an area with common economic and social problems induced by natural or other condition. Like a river basin or an area with out adequate supplies of water for agriculture "Albert Waterston (1982): Development Planning Lessons of experience, Landon. page 22 "

^٢ محمد خميس الزوكة (١٩٩٧م): التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية- دار المعرفة الجامعية- القاهرة - ص (٣٧)

فإقامة التخطيط القومي للتنمية "National Planning" علي قاعدة التخطيط الإقليمي يؤكد علي أن برامج ومشاريع التنمية تعكس الإمكانيات والاحتياجات الحقيقية لكل إقليم، وهذا من شأنه أن يحقق تنمية متوازنة بين الأقاليم وداخل كل إقليم في الدولة الواحدة.

التخطيط القومي والاقليمي للتنمية:

التخطيط القومي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل، وإن المجتمع أو الدولة تتكون من أقاليم متعددة ومتباينة من حيث كمية ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة لكل إقليم، ولكي تتحقق التنمية على المستوى القومي بطريقة أكثر فاعلية فإن الأمر يستلزم تنمية أقاليم الدولة بحيث يتحقق أعلى معدل للتنمية القومية، لذلك كان من اللازم إتباع أسلوب التخطيط الإقليمي للتنمية الذي يهدف إلى تحقيق التنمية القومية عن طريق تنمية أقاليم الدولة المختلفة.

والتخطيط الإقليمي ليس بديلاً لأسلوب التخطيط القومي الشامل وإنما يكمل كل منهما الآخر، فالتخطيط الإقليمي يبدأ من القاعدة بحصر الاحتياجات المحلية والموارد المتاحة لكل إقليم، أما التخطيط القومي الشامل فإنه يتجه من أعلى إلى أسفل آخذاً في اعتباره الصورة الكاملة للاقتصاد القومي، وهكذا يتضح أن أهداف التنمية الإقليمية لا يمكن فصلها عن أهداف التنمية القومية.^٣

التنمية القومية بمفهومها الشامل هي مجمل المحصلة النهائية وجهود الدولة والمجتمع في استغلال إمكانياتها ومواردها المتاحة، وهذا يعني بالضرورة أن عملية إحداث التنمية القومية الشاملة والاستقرار السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يتحقق دون أن تشهد كل الأقاليم المكونة للدولة طفرة متوازنة نسبياً في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، وإن غياب التنمية القومية المتوازنة يعني اتساع الفجوة بين الأقاليم الأكثر نمواً والأقاليم الأقل نمواً وكلما اتسعت الفجوة تنامي شعور الأقاليم الأقل نمواً بالتهميش، ومن هنا تبدأ التعبيرات والمطالبات السياسية الإقليمية والتي تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات سياسية تسعى بوسائل مختلفة لتحقيق أهدافها التي كثيراً ما تكون لها أبعاد سياسية عميقة على المستوى القومي.^٤

مفهوم التخطيط الإقليمي:

التخطيط الإقليمي، يقصد به إعداد وتنفيذ خطة اقتصادية لمنطقة إدارية معينة في داخل الدولة "ولاية، محافظة، مقاطعة" نظراً لتخلفها النسبي أو نظراً لأهميتها الكبرى في دفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

ومفهوم التخطيط الإقليمي أيضاً قد يشير إلى ثلاثة معان مختلفة هي:^٥

١٢ سميرة كامل محمد (١٩٩٨م): التخطيط الاجتماعي مدخل إلي القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي الأزبكية، الإسكندرية، ص ٧٦.

^٤ www.drnorth.org/dup/index.php.2009.

^٥ Albert waterson , Ibid – page 23

١/ يعني أن التخطيط للإقليم الاقتصادي أحياناً يمتد إلى ما وراء حدود الدولة، فمثلاً التخطيط لإقليم حوض نهر الهند شمل مساحة من أراضي الهند وباكستان.

٢/ يعني التخطيط لقطاع اقتصادي واحد أو أكثر في دولتين أو أكثر ومثال لذلك تخطيط إقليم قطاع الفحم والحديد في أوروبا الذي يضم ستة دول أوروبية

٣/ يعني التضامن في وضع الخطط القومية مع تكامل الأهداف الداخلية للاقتصاد في عدد من الدول التي تكون أعضاء في منظمات إقليمية ودولية.

وظهرت مدارس فكرية متعددة لتعريف التخطيط الإقليمي تمتد جذورها إلى الاختلافات الفلسفية لمفهوم التخطيط الإقليمي تبعاً لتحديد أشكاله الزمانية والمكانية وبالتالي أهدافه.

يعرفه د. (سمير الرديسي) بأنه محاولة لقيادة التنمية الإقليمية ويتضمن عدداً من العمليات المتداخلة منها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي تحدث خلال الإطار المكاني المعروف باسم الإقليم.^٦

يعرفه د. (عبد العزيز مختار) بأنه محاولة موجهة ومنظمة لدراسة المشكلات الإقليمية وضمن الهياكل الشاملة للمجتمع أو الدولة وحل تلك المشكلات بغرض تنمية الإقليم.^٧

دوافع التخطيط الإقليمي:

من خلال تعريف مفهوم التخطيط الإقليمي وأشكاله يتضح أن الأسباب الداعية للأخذ به تعود إلى الاختلاف في نوع وحجم الموارد المتاحة في أقاليم الدولة الواحدة والتي تؤدي إلى اختلاف معدلات النمو الاقتصادي، ويترتب على ذلك أن الأقاليم التي تتميز بوفرة الموارد أو بموقع جغرافي ومناخي أفضل أو الاثنين معاً ترتفع فيها معدلات التنمية وتصبح أغنى اقتصادياً من الأقاليم الأخرى ذات الموارد الأقل وهذه التنمية تؤدي إلى اختلال وعدم تجانس في معدلات التنمية على مستوى الاقتصاد القومي.^٨

علاوة على ذلك فإن الأقاليم الغنية تصبح مركزاً جذاباً للسكان الموجودين في الأقاليم الفقيرة، ومع استمرار نزوح السكان يحدث تكديس سكاني يؤثر سلباً على جهود التنمية في الأقاليم الغنية "ولاية الخرطوم مثال لذلك"، هذا بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية المرتبطة به "أي النزوح"، ولذلك فإن الاهتمام بالتخطيط الإقليمي له ما يبرره فيما يتعلق بضمان النمو المتوازن لجميع الأقاليم وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع السكان.

١٣ سمير محمد علي الرديسي (١٩٩٨م): مدخل للتخطيط الإقليمي ، (الطبعة الأولى) مؤسسة التربية للطباعة والنشر- الخرطوم ، ص ١٨

١ عبد العزيز عبد الله مختار (١٩٩٥م): التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة. - ص ١٣٥

١٢ سميرة كامل محمد - مرجع سابق - ص ٧٧ .

وعلى هذا النحو يعتبر التخطيط الإقليمي متمماً للتخطيط القومي وجزءاً لا يتجزأ منه وتأخذ به المجتمعات التي تتميز بعدم التجانس الذي يؤدي إلى فروق اقتصادية وطبيعية وثقافية بين أقاليم الدولة "السودان مثلاً"، كما أن هذا النوع من التخطيط يساعد على مواجهه احتياجات أفراد المجتمع الضرورية واستغلال الإمكانيات الإقليمية لصالح المجتمعات المحلية التي يتكون منها. أما الدوافع الأخرى والتي لا تقل أهمية عما سبق ذكره فيمكن حصرها فيما يلي:⁹

- يساعد أسلوب التخطيط الإقليمي على تحقيق الاستقلال الإقليمي التام خاصة عندما تخصص بعض الأقاليم بنوع من النشاطات مما يستدعي نوعاً من التخطيط الإقليمي الذي يحقق الانتفاع الأعظم من هذه الموارد لصالح الإقليم وباقي أقاليم البلد المجاورة حسب إنتاج الإقليم وسهولة تسويق إنتاجه.
- ومما يدفع للأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي تحقيق التنسيق ما بين المناطق والأقاليم عند إعداد الخطط الاقتصادية القومية التي تهدف إلى رفع وتائر النمو الاقتصادي للدولة .
- يساعد اعتماد أسلوب التخطيط الإقليمي على نشر الوعي التخطيطي لدى الجماهير على المستوى الإقليمي والمحلي من خلال اشتراك الجماهير في تحديد الحاجات وصياغة القرارات التي تعتمد عليها الخطط الإقليمية.

يتضح مما تقدم أن دوافع ومبررات التخطيط الإقليمي ليست إقليمية فحسب وإنما لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية للبلد ككل رغم أن لكل منها آلية توظف من خلالها توجيهات وسياسات التخطيط الإقليمي لبلوغ الأهداف المنشودة، وهذا بالتأكيد له مجالات أخرى لفهم تلك الآليات يمكن توضيح بعض جوانبها عند معرفة مهام وأهداف التخطيط الإقليمي.

أهداف التخطيط الإقليمي:

الهدف النهائي من أي تخطيط هو تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وهذا يستلزم بالضرورة استغلال جميع الموارد المتاحة في المجتمع بأكبر كفاءة ممكنة، ومن هنا كانت أهمية إدخال أقاليم جديدة في النشاط الاقتصادي.

التخطيط الإقليمي يهدف إلى تحقيق درجة من التوازن في نمو أقاليم البلد الواحد، ويتبع هذا بالضرورة دراسة إمكانيات كل إقليم وتخصيص أكثر الاستثمارات ملائمة له "النيل الأبيض مثلاً للاستثمار في السكر"، وقد يكون العائد المتحقق في إنشاء استثمارات معينة في بعض الأقاليم المتخلفة أقل من أقاليم أخرى في بادئ الأمر، إلا إنه في المدى الطويل قد يستفيد الاقتصاد القومي بدرجة أكبر

⁹ واثق رسول اغا (2009): مؤتمر حول التخطيط الإقليمي، جامعة دمشق، http://www.algeria-today.com/forum/#_ftn3

نتيجة لتحقيق وفورات خارجية في هذا الإقليم إلى جانب المزايا الاجتماعية المتحققة من زيادة درجة التجانس بين أقاليم الدولة الواحدة.^{١٠}

فاعتماد الاقتصاد القومي على التخطيط الإقليمي للتنمية سيوفر ظروفاً أفضل للتنمية وذلك على اعتبار إن التخطيط للتنمية على المستوى الإقليمي يحقق الأهداف التالية:^{١١}

- يساعد التخطيط الإقليمي على مكافحة الفقر والبطالة ويقلل من الهجرة إلى المدن.
- يسعى التخطيط الإقليمي للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والمحافظة على البيئة المحلية من جهة أخرى.
- يقلل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وذلك في إطار من التكامل الإقليمي بين أقاليم الدولة الواحدة.
- يحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحضرية والريفية.
- يسعى لتجنب الاختلال الإقليمي للتنمية الاقتصادية ويحقق العدالة الاجتماعية.

تجارب التخطيط الإقليمي في العالم:

عرف العالم لاسيما بلدان أوروبا الغربية في القرن العشرين نماذج من التخطيط الإقليمي، لعل أهمها نموذج تخطيط إقليم لندن الكبرى (greater London) هدف لتحقيق التنمية المتوازنة، وتخفيف الضغط على مدينة لندن، بإعادة انتشار حوالي مليون نسمة خارج العاصمة، في إطار التجربة البريطانية الشهيرة، المتمثلة في مشروع المدن الجديدة.

وهناك التجربة الفرنسية كتخطيط إقليم حوض باريس (ile -de -France) ضمن خطة تهيئة التراب الفرنسي، التي تقوم على أساس نظرية أقطاب التوازن بين مختلف الأقاليم الفرنسية.^{١٢} ونموذج التخطيط الإقليمي في هولندا، في إطار الخطة الشاملة ١٩٦٦/٢٠٠٠م لكافة أقاليم هولندا، بما في ذلك التعديل الذي أجري على الخطة عام ١٩٧٦، ومن أهم عناصر الخطة الشاملة، كان خطة راند ستاد أي إقليم العاصمة، والتخطيط الإقليمي للبولدر الشمالي الشرقي من هولندا، ويعتبر الكثيرون أن هولندا قدمت نموذجاً واضحاً في التخطيط الإقليمي.^{١٣}

التخطيط في الدول الاشتراكية:

انه جاء للقضاء على حالة التمايز بين الأقاليم، حيث أن غاية التخطيط الإقليمي في الدول الاشتراكية هي عدم التمايز بين الأقاليم، وهذا ما اقتضى أن تكون الخطط الإقليمية منسجمة مع الخطط المركزية للدولة، بتعبير آخر إن الخطط الإقليمية توضع وتنفذ بشكل مركزي أي أن اتخاذ القرارات

١ / محمد سلطان أبو علي (١٩٨٥): التخطيط الاقتصادي وأساليبه - جامعة القاهرة - الناشر مكتبة نهضة الشروق - ص ١٥.
١١ / محمد غنائم (٢٠٠٤م): ورقة دمج البعد البيئي للتخطيط الإنمائي - معهد الأبحاث التطبيقية - عمان - الاردن - ص ٨.
١٢ / واثق رسول اغا ، الموقع سبق ذكره
http://www.algeria-tody.com/forum/#_ftn7. (2009)

١٣ / واثق رسول اغا ، الموقع سبق ذكره
http://www.algeria-tody.com/forum/#_ftn7.2009

التي تخص إقليم يجب أن يتماشى والخطة المركزية العليا التي تصدر في الدولة لمدة معينة والتي تعطي لكل إقليم دورة في إحداث التنمية الإقليمية.

وفي هذا الصدد لا يمكن إنكار المراحل الأولى للتخطيط الإقليمي في الدول الاشتراكية التي سعت خططها الإقليمية في أن تتبع نفس أسلوب الدول الرأسمالية ألا وهو استثمار الطاقات والموارد في المناطق التي فيها طاقات وموارد كافية، لذلك حصل التمايز بين أقاليمها فكانت تلك خطوة ضرورية لتنمية اقتصادها كما حصل في بولندا وحتى روسيا بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت المرحلة التالية من ممارسة أسلوب التخطيط الإقليمي هي التركيز على المناطق المتخلفة من خلال إمكانات الاقتصاد المتطور الذي خلقته المرحلة الأولى، وفعلا استطاعت كثير من الدول الاشتراكية إقامة صناعات كبيرة ومتطورة في مناطق مختلفة ورغم أن قسماً منها كان لا يحقق أرباحاً كبيرة وأحياناً خسارة، إلا أن قابليتها على البقاء ونجاحها في تطوير المنطقة اجتماعياً واقتصادياً يعتبر هو الريح لأنه هو المنشود من الخطط الإقليمية.¹⁴

التخطيط في الدول النامية:

نقصد بالدول النامية من وجهة نظر تخطيطية تلك الدول التي تمتاز بوجود فروق كبيرة في التحضر بين أقاليمها وبكثرة المناطق المتخلفة فيها، وظهور التمايز الواضح بين المناطق التي فيها تنمية وتلك التي تترك بلا مشاريع اقتصادية هي تلك الدول ذات الصفات الإدارية والفنية التي تختلف بين بلد وآخر حسب مدى إتباعها لأساليب المركزية في التخطيط أو بكيفية اتخاذ القرار، لذلك صار التخطيط الإقليمي في العراق مثلاً يختلف عنه في مصر ويختلف عنه في الهند أو فنزويلا أو البرازيل لاختلاف الصفات في هذه البلدان أو كانت جميعها توصف بالنامية.¹⁵

ففي تجربة الهند للتخطيط الإقليمي التي كانت بدايتها في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات إنما كانت جراء ظهور مشاكل نمووية حادة في المدن الكبيرة وأقاليمها نتيجة هجرة أعداد كبيرة من سكان الأرياف المحيطة إلى مراكز المدن مما تسبب في هدر كثير من الموارد في المناطق المحيطة بالمدن والمرتبطة معها اقتصادياً واجتماعياً.

وبشكل عام يمكن القول أن فترة الستينات وما تلاها كانت بداية العمل بأسلوب التخطيط الإقليمي في الدول النامية وخاصة في السبعينات بعد النجاح الذي حققته الدول الاشتراكية والرأسمالية على السواء، فكانت تجربة العراق ومصر والبرازيل والهند دليل ناصح على نجاح فكرة أسلوب التخطيط الإقليمي في الدول النامية وإن اختلفت أساليب ومستويات تحقيق أهداف كل منها.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في السودان

¹⁴ \ <http://www.algeria- Ibid.>
[http://www.algeria-tody.com/forum/#_ftn7.](http://www.algeria-tody.com/forum/#_ftn7)

¹⁵ / وائق رسول اغا ، الموقع سبق ذكره

إن تركيبة الاقتصاد السوداني منذ بدايات عهد الاستعمار البريطاني حتى نهايات الحكم الثنائي كانت تعكس تبايناً في مستوي التطور الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم البلاد المختلفة، وذلك لأن إدارة الحكم الاستعماري كانت تركز جهود التنمية طوال سنوات حكمها في المنطقة النيلية شمال وجنوب الخرطوم، حيث تركزت معظم المشاريع الزراعية الخاصة والحكومية، هذا بالإضافة إلى الصناعات وخدمات التعليم والصحة بالمقارنة بأقاليم البلاد الأخرى. وانعكس هذا التفاوت في التطور الاقتصادي بين مناطق ومديريات السودان المختلفة، وداخل كل مديرية في نفس الوقت.^{١٦}

بعد استقلال السودان عام ١٩٥٦م ورثت الحكومات الوطنية نمطاً مركزياً في التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والذي كان يتمركز في وسط السودان حيث كان يخدم هذا النمط المركزي أهداف المستعمر المتمثلة في الاستغلال الأمثل لموارد السودان وبأقل تكلفة لصالح نهضتها الصناعية في أوربا خاصة مصانع (لانكشير) للغزل والنسيج البريطانية والتي اعتمدت بصورة أساسية في نهضتها على أقطان مشروع الجزيرة. وبتركيز مشروعات التنمية جغرافياً بوسط السودان في ما يعرف بمثلث الرخاء (الخرطوم كوستي سنار)، وبدأت ظاهرة المركز والهامش مع اتساع الفجوة بصورة تدريجية في المجالات التالية:^{١٧}

أ/ التنمية الاقتصادية والزراعية والصناعية: فمثلاً في مجال التنمية والاستثمار الصناعي نجد انه حتى عام ١٩٨٠م كان مثلث الرخاء يملك أكثر من «٧٥%» من جملة المصانع في السودان.

ج/ تنمية المشاركة في قيادة العمل الإداري والسياسي حيث تشير دراسة أجريت في العام ١٩٨١م إلى أن «٨٤%» من الدرجات العليا في الخدمة المدنية في السودان عامة يحتلها (المركز) و«١٦%» فقط لبقية أقاليم السودان (الهامش).

لقد أحدث هذا التباين في التنمية بين المركز والأقاليم آثاراً سلبية على الأقاليم وأهم هذه الآثار تتمثل في خلخلة البنية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المهمشة نتيجة لعدة ظواهر أهمها:

أ- الهجرة المنتقاة من أبناء الأقاليم إلى المركز وصيرورهم جزءاً من آليات تحكم المركز على الأقاليم.

ب- استغلال موارد الأقاليم الطبيعية الخام وبأقل تكلفة لصالح المركز حيث يتم تصنيعها ورفع قيمتها وإعادةتها بأسعار عالية كمستهلكات في ذات الأقاليم.

ج- استغلال موارد الأقاليم البشرية غير المدربة وبأجور زهيدة في أعمال هامشية وخدمية لصالح رفاهية مجتمع واقتصاد المركز.

^{١٦} تيم تيلوك (١٩٩٤م): صراع السلطة والثروة في السودان، (الطبعة الثانية)، ترجمة الفاتح التجاني، دار الخرطوم للنشر، ص١٣٨.

^{١٧} جمعة كنده كومي (٢٠٠٨م): ورقة في ندوة «السلام ومستقبل الوحدة الوطنية في السودان» عقدت في جامعة جوبا الخرطوم، حول «وضع المناطق المهمشة الثلاث وأثرها على مستقبل السودان السياسي، جريدة الصحافة العدد ٥٢٩٧ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٨م.

لقد أدت هذه الظواهر إلى انهيار ركائز التنمية ليس في الأقاليم فحسب بل في المركز أيضاً لاعتماده أساساً على قدرات الريف الطبيعية والبشرية في نخضتها وبالتالي انهارت التنمية القومية بأكملها بصورة تدريجية مما أدى إلى الاضطراب السياسي والأزمات الاقتصادية والاجتماعية في السودان، وما ترتب علي ذلك من هجرات داخلية من المناطق الأقل تطوراً إلى المناطق الأكثر تطوراً، حيث كان لهذا التفاوت والاختلال في التطور الاقتصادي تأثيراته ونتائجه السياسية الهامة، وتختلف هذه التأثيرات من منطقة إلى أخرى وذلك علي حسب تفاعل العوامل السياسية والاجتماعية والتاريخية، ففي المناطق الجنوبية مثلاً برزت الدعوة للحكم الذاتي والانفصال وذلك بحكم التمايز الثقافي والتاريخي والاقتصادي، وفي المناطق الأخرى اتخذت الحركات الإقليمية أشكالاً أخرى تتركز حول الاحتجاج علي الإهمال التنموي من قبل الدولة لتلك المناطق والمطالبة بتطويرها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.^{١٨}

المحور الثالث: اللامركزية والتنمية الاقتصادية في السودان

عهدت البشرية الانتماء الإقليمي منذ بدء الخليقة، ولكن تزايد الاهتمام بالكيان الإقليمي داخل حدود الدولة الموحدة أو المناطق الثقافية داخل الأمة الواحدة، يرجع إلى أوائل الستينات من القرن الماضي، وبخاصة في الدول النامية التي أصبحت تنظر إلى الحكم الإقليمي علي أنه يلعب دوراً هاماً في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تحتاجه تلك الدول.

اللامركزية والتنمية الاقتصادية:

أن الآراء والحجج المؤيدة للامركزية متعددة، بدءاً بمساهمة الحكم اللامركزي في عملية التنمية السياسية بتدريب القيادات من خلال ممارستها للعمل السياسي في أجهزة الحكم المحلي، وانتهاءً بالفوائد المادية المتمثلة في الاستثمارات المحلية في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. فسلطات الحكم المحلي أو الإقليمي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في إنجاز الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدول النامية وهو تأمين أكبر عائد من الموارد البشرية والمادية المتاحة ورفع مستوي المعيشة في تلك الدول.

كما إن أغلب دول العالم تتجه الآن إلى أن تتولي سلطات الحكم الإقليمي والمحلي مسؤوليات أكبر في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وألا يقتصر دورها كما كان في الماضي علي تقديم الخدمات الأولية فقط، وإنما يمتد إلى مجال أكثر من ذلك بإسهام هذه السلطات في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية.^{١٩}

أن تطبيق اللامركزية في مجال التخطيط والتنمية الإقليمية، يعمل علي تطويع برامج التنمية إزاء حاجات المجتمع المحلي ومتطلباته، نظراً لأنها تسمح بمشاركة المجتمعات في عملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية في مناطقهم، كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا يهيئ فرص

^{١٨} / تيم تيلوك، المرجع سبق ذكره، ص ١٤٠
^{١٩} / شيخ الدين من الله (١٩٩٨م): الحكم المحلي خلال قرن عرض لتجربة السودان (١٨٩٩م-١٩٩٨م)، مطابع العملة، الخرطوم، ص ٤٠.

النجاح لخطط التنمية القومية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن.

وقد تنبته الدولة السودانية لهذا الوضع وبدأت باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي من شأنها تحقيق تنمية إقليمية متوازنة أو علي الأقل التخفيف من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة، ومن أهم الإجراءات التي اتخذت في فترة الحكم ما بين (١٩٦٩-١٩٨٤م) نقل السلطات الادارية من المركز إلي الأقاليم وتكريس سياسة الانفتاح علي الريف لخدمة أغراض التنمية الإقليمية، وذلك من منطلق أن التنمية الإقليمية لا تحقق من أعلي (Top down) فقط، بل يمكن أن تحدث من أسفل (Bottom up)، ومن خلال مشاركة فاعلة للمجتمعات السكانية المستهدفة بالتنمية، مع الأخذ في الاعتبار أن عملية التنمية عموماً والتنمية الإقليمية علي وجه الخصوص معقدة ومتشعبة، وليس من السهل تخطيطها وتنفيذها ومتابعتها من المركز.

كذلك أنشأت الدولة في عام ١٩٨٠م وحدات للتخطيط الاقتصادي في الأقاليم وتم إنشاء ميزانية لكل وحدة، كما تم إنشاء إدارة تسمى إدارة التنمية الإقليمية تقوم بتحديد مشروعات التنمية الإقليمية بالأقاليم، ويتم تمويلها عن طريق وزارة التخطيط الاقتصادي، وأستمر ذلك الوضع إلي عام ١٩٨٤م حيث جاءت الفترة التي تلت تغيير نظام الحكم (حكم مايو)، والتي كانت فيها عملية التنمية شبه متوقفة، حيث تركز الاهتمام في هذه الفترة علي العمل السياسي وغياب مشروعات التنمية. ٢٠ في عام ١٩٨٩م، تم تغيير نظام الاقاليم إلي ولايات، وتم نقل سلطات المركز الادارية إلي الولايات كوسيلة لدفع عملية التنمية الاقتصادية، وذلك انطلاقاً من أن إشراك الولايات في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الإقليمية والمحلية سيقوى الإحساس بالمواطنة، وكما إنه سيسرع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأنشأت إدارة تنمية الولايات بوزارة التخطيط الاقتصادي، ثم انتقلت أخيراً هذه الإدارة إلي صندوق دعم الولايات.

المحور الرابع: التخطيط للتنمية الإقليمية في السودان:

يعتبر التخطيط للتنمية الإقليمية أحد أهم الوسائل للتخلص من ظاهرة التباين الإقليمي والمكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحقيق أهداف التنمية القومية. فالحديث عن التخطيط للتنمية الإقليمية في السودان جاءت الإشارة إليه أول مرة في الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٧-١٩٨٣م)، حيث أُفرد باب كامل في الخطة يسمي بالتنمية الإقليمية، فأدي الاهتمام بالتخطيط الإقليمي من قبل الدولة في تلك الفترة إلي إظهار حقيقة التنمية الإقليمية غير المتوازنة في السودان والتي أُخضعت لدراسات وبحوث علمية من قبل سودانيين وأجانب 1.

^{٢٠} التجاني نقطة اسوم (٢٠٠٧م): تقويم عمليات تخطيط مشروعات التنمية الإقليمية، رسالة دكتوراه غير منشورة- جامعة السودان - كلية الاقتصاد، ص ٨١.
١/ الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٧-٧٨\١٩٨٣م): المجلد الأول، وزارة المالية والاقتصاد، الخرطوم ديسمبر ١٩٧٦م. ص ٤٦.

ففي عام ١٩٧١م استقدمت حكومة السودان بعثة من منظمة العمل الدولية (ILO) بطلب منها لتكون عون في تحليل الاقتصاد السوداني، وتقديم مقترحاتها فيما يتعين علي حكومة السودان فعله لتحقيق ثلاثة مقاصد كانت مجالات اهتمام المجتمع الدولي، وهي النمو، العمالة، عدالة توزيع الثروة. وفي عام ١٩٧٦ م رفعت البعثة تقريرها لحكومة السودان متزامناً مع بداية الخطة الستية (٧٧-١٩٨٣م) التي كانت الدولة بصدد إعدادها آمله أن تأخذ الخطة في الاعتبار نتائج الدراسة وهي الحقائق الآتية: ٢

أولاً: إن اقتصاد السودان في مجمله اقتصاد زراعي ولكنه يتصف بالثنائية (Dualism)، هنالك القطاع الزراعي الحديث عماده الزراعة المروية والمطرية الآلية من جانب، والقطاع الزراعي التقليدي عماده تربية الماشية والزراعة المطرية بدون استخدام الآلة من جانب آخر.

ثانياً: إن القطاع التقليدي يتمثل بصفة أساسية في الإقليم الجنوبي والأقاليم الغربية (كردفان ودارفور) وبعض المناطق في بقية أقاليم السودان.

ثالثاً: إن المشاريع التنموية الاقتصادية والمشاريع الخدمية (صحة وتعليم... الخ) علي مر السنين تركزت في مناطق القطاع الزراعي الحديث.

رابعاً: إن تركيز التنمية والخدمات بهذه الكيفية خلق غبناً تنموياً في مناطق القطاع التقليدي.

خامساً: إن نحو ٧٥% من العمالة المنتجة تأتي من القطاع التقليدي.

سادساً: إن مدخلات الإنتاج في القطاع التقليدي أقل تكلفة منه في القطاع الحديث ومع ذلك فإن مردود الاستثمار في كلا القطاعين يكاد يكون متساوي.

وخلصت البعثة إلي توصيه رئيسية تتلخص في إنه يتعين علي الخطة الستية التي كانت الدولة تزمع إعدادها أن تعطي القطاع التقليدي النصيب الأكبر من الاستثمارات.

في عام ١٩٧٩م قام مارتن آدمز وجون هاول بنشر مقالة في مجلة (Economic Development Cultural Change) بعنوان (تنمية القطاع التقليدي في السودان) وقد خلاصا إلي نتيجة مفادها إن الخطة الستية (٧٧/١٩٨٣م) لم تأخذ بتوصية منظمة العمل الدولية، بل واصلت تركيز التنمية والخدمات في مناطق القطاع الزراعي الحديث، مع إعطاء القطاع التقليدي النذر اليسير من مشاريع التنمية المتفرقة هنا وهناك.

وعليه لم تكن منظمة العمل الدولية (ILO) هي الجهة الوحيدة التي تلفت نظر حكومة السودان إلي ظاهرة التنمية غير المتوازنة وعلاقتها بالغبن التنموي، فلقد نشر ديفيد رودن في عام ١٩٧٤م مقالة

^٢ / آدم الزين وآخرون (٢٠٠٣م): ورقة في ندوة (التنمية مفتاح السلام في دارفور)، جامعة جوبا مركز دراسات السلام، الخرطوم، ص ٧-٨.

بالإنجليزية بعنوان (التفاوت التنموي الإقليمي والتمرد في السودان) في مجلة (The Geographical Review) المجلد (٦٤) العدد الرابع أكتوبر ١٩٧٤م، ربط فيها بين التمرد في جنوب السودان والتخلف التنموي النسبي لذلك الإقليم، وأهم من ذلك أثبت (رودن) حقيقة التركيز التنموي في وسط السودان الذي يرجع في بداياته إلى عهد الحكم الأجنبي الذي كان منحازاً إلى نظرية التنمية البؤرية (Growth Pole Theory).

في عام ١٩٧٧م قام ليز (Less) وبروكس (Brooks) بنشر كتاب بالإنجليزية بعنوان (التنمية الاقتصادية والسياسة في السودان) تحدثاً فيه عن التنمية غير المتوازنة في السودان، وأشار إلى واحدة من الانتقادات التي وجهت إلى سياسات التنمية في السودان هي عدم العدالة والمساواة في توزيع جهود التنمية، لأنها منصفة تجاه قطاع ضيق في الاقتصاد الوطني يمثل مناطق الوسط (الخرطوم والجزيرة) وأكدوا علي إن من المظاهر الهامة لتقدم عملية التنمية في السودان مستقبلاً هي أن تغلب النزعة تجاه المناطق الجغرافية (الأقاليم) لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة. ٢١

ومن الدراسات الحديثة التي قام بها مجموعة من أساتذة الجامعات السودانية وقام بنشرها مركز دراسات السلام بجامعة جوبا في عام ٢٠٠٣م، ندوة (التنمية مفتاح السلام في دارفور) التي أثبتت التفاوت الإقليمي في مجال التنمية بالنسبة لكل أقاليم السودان وهذا التباين يتضح بالمقارنة، حيث إن بعض أقاليم السودان أقل حظاً في التنمية من بعضها الآخر مشيرة إلى ضرورة إزالة التفاوت النسبي بين الأقاليم في مجال التنمية تفادياً لظاهرة الغبن التنموي ومضاره علي الوحدة الوطنية. ٢٢

فالتوزيع غير المتوازن للاستثمارات سبب للتفاوت التنموي الكبير بين الأقاليم في السودان، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية التنمية الإقليمية، وبالتالي يجب النظر إلى التنمية الإقليمية على أنها الطريقة الفعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وأحد المداخل لإعادة توزيع الدخل والثروة.

التنمية الإقليمية وقضية العدالة الاجتماعية:-

إن قضايا العدالة الاجتماعية والفقر كانتا ولا تزالان محل اهتمام دائم من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين لما لهما من إبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية وسياسية، وان تاريخ السودان السياسي والاقتصادي الحديث يبين لنا إن قضية العدالة الاجتماعية في السودان عرفت تطوراً مختلفاً باختلاف المناطق والأقاليم في داخل الدولة.

ويرجع السبب في ذلك إلى اختلالات التوازن ما بين القطاعات الاقتصادية وما بين الأقاليم في الدولة، والتي يجب معالجتها في إطار نظرة قومية شاملة للتنمية تقوم بوضع السياسات التنموية وفقاً

^١ / آدم الزين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٩

^١ \ Less and Brooks , (1977):The Economic and Political Development of the Sudan , page 141, Manillan press, London 1977.

^٢ / آدم الزين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٩

للظروف الاقتصادية الراهنة والموارد البشرية والمادية المتوفرة في كل قطاع أو إقليم وهذا من شأنه تحقيق العدالة الاجتماعية وحل مشكلة التنمية الإقليمية غير المتوازنة من خلال العمل علي: ^{٢٢}

١/ تقليص اختلالات التوازن ما بين القطاعات:

علي صعيد قطاعات النشاط الاقتصادي ينبغي العمل علي التوازن بين الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية وذلك من اجل ضمان الحاجيات الاجتماعية الأساسية وفي نفس الوقت ضمان ديمومة النمو الاقتصادي، حيث لا يمكن تصور نمو اقتصادي مع تفاقم الفوارق الاجتماعية.

٢/ تقليص الفوارق الإقليمية:

علي الصعيد الإقليمي ينبغي وضع إجراءات ترمي للحد من الفوارق مع ضمان التوازن الجهوي الإقليمي وذلك عن طريق إعادة توزيع النشاطات الاقتصادية والدخل التي تسبب توزيعها غير العادل باختلالات التوازن داخل الدولة. إن تركز النشاطات الاقتصادية في المناطق الحضرية بالإضافة إلي التمدن السريع قد تسببا في إحداث فوارق جهوية إقليمية.

٣/ اللامركزية:

إن في تنفيذ اللامركزية الإدارية والوظيفية من شأنه إن يشجع علي التكفل بالتنمية المحلية، لان اللامركزية تستطيع إن تقوم بدور ايجابي في محاربة اختلالات التوازن علي المستوي الجهوي الإقليمي والقطاعي. فعلي النطاق الإقليمي ينبغي منح المناطق والأقاليم الأقل نمواً استقلالية التسيير حتى تأخذ علي عاتقها التنمية المحلية وحتى تتمكن من تصميم وضع وتنفيذ برامج خاصة بالإنتاج تستطيع بها تغطية الحاجيات الأساسية المحلية.

علي المستوي القطاعي تتمثل اللامركزية في تحرير المبادرات الخلاقة والهادفة إلي زيادة الاستثمارات المنتجة في إطار سياسة اقتصادية قوامها تقليص اختلالات التوازن ما بين القطاعات، والحد من الفوارق الجهوية ومبنية أساسا علي الانسجام ما بين القطاعات داخل الدولة.

وبناءً علي ما تقدم فإن أهم ما يبشر بإمكانية تجاوز أزمة التنمية الإقليمية غير المتوازنة وتحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي في السودان هو اهتمام الدولة ببعض مناطق وأقاليم السودان الأقل حظاً في النمو من المناطق الأخرى مثل (جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة)، كما أخذت أقاليم أخرى من البلاد تعبر عن الإهمال التنموي الذي أصابها مثل (دارفور وشرق السودان)، وهذا لا يعني إن بقية أقاليم السودان الأخرى سعيدة بنصيبها من الإنفاق التنموي.

وخلصت الورقة إلي إن خطط وبرامج التنمية في السودان ركزت في معظمها علي التنمية

^{٢٢} / عبد الحميد براهيمى (١٩٩٧م): العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، (الطبعة الأولى)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص١٩٢.

القطاعية، ولم تهتم بالتخطيط للتنمية الإقليمية من خلال التوزيع العادل للاستثمارات علي أقاليم السودان المختلفة، الشيء الذي أدى إلي تدهور التنمية في بعض أقاليم السودان وما ترتب علي ذلك من ظهور حركات التمرد في تلك الأقاليم والمناطق(الشرق والغرب) مطالبةً بتحقيق التنمية في مناطقها، وبالتالي فإن هذا الوضع يقودنا إلي ضرورة استصحاب عملية التخطيط الإقليمي للتنمية في السودان مستقبلاً تفادياً لسلبات وإخفاقات تلك الخطط والبرامج ولتحقيق التنمية الإقليمية المستدامة لكل أقاليم السودان.

وتوصلت الدراسة إلي نتائج وتوصيات هامة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

النتائج:

- إن السياسات التنموية المنتهجة منذ عهد الاستعمار والي ما بعد الاستقلال شجعت هي الأخرى علي التمدن والتصنيع وساعدت في توفير فرص العمل والخدمات (التعليم والصحة) في المناطق الحضرية، قد تسبب ذلك في إحداث فوارق جهوية وإقليمية في داخل الدولة.
- التخطيط للتنمية في السودان يتم علي مستوي القطاع لا الإقليم، الشيء الذي جعل بعض الولايات والأقاليم تفتقر إلي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما ترتب علي ذلك خلق كثير من المشاكل السياسية والاجتماعية التي أقعدت البلاد عن ركب التنمية والتقدم.
- إن المشاريع التنموية الاقتصادية والمشاريع الخدمية(صحة وتعليم ومياه) علي مر السنين تركزت في مناطق القطاع الزراعي الحديث، وإن تركيز التنمية والخدمات بهذه الكيفية قد خلق غبناً تنموياً في مناطق القطاع التقليدي.
- إن هنالك غياب للهياكل المؤسسية والمتخصصة والمعنية بعملية التخطيط التنموي علي المستوي المحلي والإقليمي، وبالتالي غياب المشاركة المجتمعية في عملية تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية، وهذا بدوره ينعكس سلباً علي فاعلية عملية التخطيط التنموي الإقليمي.
- أن خطط وبرامج التخطيط التنموي في السودان تنزل من أعلي إلي أسفل، ولا تأخذ في اعتبارها احتياجات وقضايا المجتمعات المحلية المستهدفة بالتنمية وإشراكها بفاعلية في عملية تنفيذ البرامج والمشروعات التي تعني بالتنمية الإقليمية أو المحلية.

التوصيات

- إن التخطيط التنموي في السودان يصب في قوالب القطاعات الاقتصادية ولا يتأسس علي الوحدات الجغرافية(الأقاليم)، وعليه فإن التخطيط التنموي الإقليمي هو الإطار الأنسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ولايات وأقاليم السودان المختلفة.
- ترسيخ البعد الإقليمي في كل الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج القطاعية وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية بهدف تحقيق الإنماء الإقليمي والحضري المتوازن.

- يجب إجراء دراسات علمية متعمقة لكل ولايات وأقاليم السودان تقوم بحصر موارد الولاية أو الإقليم والإمام بظروفها الطبيعية والاجتماعية حتى يمكن وضع خطط وبرامج للتنمية تعكس الإمكانيات والاحتياجات الحقيقية لكل ولايات وأقاليم السودان، وذلك تفادياً لسلبات وإخفاقات خطط وبرامج التنمية السابقة ولتحقيق التنمية الإقليمية المستدامة لكل ولايات السودان.
- قيام مجالس ولائية وإقليمية متخصصة ومعنية بالتخطيط التنموي في الولايات تقوم بإعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية في مناطق الولايات المختلفة ومنحها الصلاحيات والمهام التي تمكنها من تنفيذ مهامها التنموية بنجاح خصوصاً في الجوانب المالية والتشريعية.
- لا بد من إشراك المجتمع المحلي ومواطنو الولايات والأقاليم في تنفيذ المشروعات التي تقوم في مناطقهم وأن لا يتم إنزال الخطط والبرامج التي تعني بالتنمية المحلية أو الإقليمية من أعلي إلي الأسفل دون اعتبار لاحتياجات وقضايا سكان المنطقة المراد تنميتها.

المراجع العربية:

- ١/ الزين، آدم وآخرون (٢٠٠٣م): ورقة التنمية مفتاح السلام في دار فور، مركز دراسات السلام، جامعة جوبا، الخرطوم.
- ٢/ نقطة اسوم، التجاني (٢٠٠٧م):. تقويم عمليات مشروعات التنمية الإقليمية وتنفيذها ومتابعتها في السودان، دراسة حالة ولاية جنوب كردفان في الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٥م. رسالة دكتوراه في الإدارة العامة غير منشورة، جامعة السودان.
- ٣/ الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٧٧\٧٨-٨٢\٩٨٣م) المجلد الأول، وزارة المالية والاقتصاد، الخرطوم ديسمبر ١٩٧٦م.
- ٤/ كنده كومي، جمعة (٢٠٠٨م): ورقة في ندوة «السلام ومستقبل الوحدة الوطنية في السودان» عقدت في جامعة جوبا الخرطوم، حول «وضع المناطق المهمشة الثلاث وأثرها على مستقبل السودان السياسي. جريدة الصحافة العدد ٥٢٩٧ بتاريخ ١٨\٣\٢٠٠٨م.
- ٥/ تبولك، تيم (١٩٩٤م): صراع السلطة والثروة في السودان، (الطبعة الثانية) ترجمة الفاتح التجاني، دار الخرطوم للنشر.
- ٦/ محمد علي الرديسي، سمير (١٩٩٨م): مدخل للتخطيط الإقليمي، الطبعة الأولى، مؤسسة التربية للطباعة والنشر، الخرطوم.

٧/ كامل محمد، سميرة (١٩٩٨م)، التخطيط الاجتماعي مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي الأزبكية، الإسكندرية.

٨/ من الله، شيخ الدين (١٩٩٨م) الحكم المحلي خلال قرن عرض لتجربة السودان (١٨٩٩م-١٩٩٨م) مطابع السودان للعملة، الخرطوم.

٩/ عبد الله مختار، عبد العزيز (١٩٩٥م): التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

١٠/ براهيمى، عبد الحميد (١٩٩٧م): العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، (الطبعة الأولى)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

١١/ خميس الزوكة، محمد (١٩٩٧م): التخطيط الإقليمي وإبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

١٢/ ابو علي، محمد سلطان (١٩٨٥م): التخطيط الاقتصادي وأساليبه، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة.

١٣/ غنائم، محمد (٢٠٠٤م): ورقة دمج البعد البيئي للتخطيط الإنمائي، معهد الأبحاث التطبيقية، الاردن.

١٤/ عبد الله محمد احمد، محمد (٢٠١٠م): دور التخطيط الاقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، الفترة من ١٩٨٠م - ٢٠٠٩م. رسالة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة السودان.

١٥/ رسول اغا، واثق (2009): مؤتمر حول التخطيط الإقليمي، جامعة دمشق، سوريا.

(<http://www.algeria-tody.com>.)

المراجع الأجنبية:

1\ Waterston ,Albert (1982): Development Planning Lessons of experience, Landon.

2\ Brooks, and Less (1977):the Economic and Political Development of the Sudan, Manillan Press, Landon.

مواقع الانترنت:

1\ <http://www.drnorth.org/dup/index.php>.2009.

2\ <http://www.algeria-tody.com>.2009.

